

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

التطبيقات: 1 - قال صاحب الشرائع (قدس سره): «وأما الزنا، فإن كان طارئاً لم ينشر الحرمة كمن تزوج بامرأة ثم زنى بأُمها أو ابنتها أو لاط بأخيها أو ابنها أو أبيها أو زنا بمملوكة أبيه الموطوءة أو ابنه، فإن ذلك كله لا يحرم السابقة. وإن كان الزنا سابقاً على العقد، فالمشهور تحريم بنت العمّة والخالة إذا زنا بأُمِّهما، أما الزنا بغيرهما، هل ينشر حرمة المصاهرة كالوطء الصحيح؟ فيه روايتان: إحداهما: ينشر الحرمة وهي أوضحهما طريقاً والأخرى: لا ينشر» ([2065]). 2 - قال صاحب الجواهر (قدس سره): «وأما الزنا ونحوه فإن كان طارئاً على الدخول الصحيح بعقد أو ملك لم ينشر الحرمة... فمن تزوج بامرأة ودخل بها ثم زنى بأُمها أو بنتها أو لاط بأخيها أو أبيها أو ابنها أو زنى بمملوكة أبيه الموطوءة وما شابه لا يحرم السابقة» ([2066]). ثم ذكر «عدم الفرق في الزوجة بين المدخول بها وغيرها» ([2067]). 3 - وقال صاحب الجواهر أيضاً «من فجر بغيلاً فأوقبه حرم أبداً على الواطئ العقد على أُم الموطوءة واخته وبنته» ([2068]). ثم قال: «فلا يحرم على المفعول به بسببه شيء» ([2069]). ثم قال: «هذا كله فيما إذا كان الايقاب سابقاً، وحينئذ فلا تحرم إحداهن لو كان عقدها سابقاً» ([2070]). وقال صاحب العروة (قدس سره): «من لاط بغيلاً فأوقب ولو بعض الحشفة حرمت